التدويل الأممي للأزمة اليمنية لآليات الفصل السابع وإمكانات تجاوزها

مركز الأحقاف للدراسات الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center for Strategic Studies and Media

alahgafnet

الفهرس

الملخص التنفيذي..... 3
المقدمة..... 5
1- الإطار النظري والقانوني للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة..... 7
2- الأزمة اليمنية قبل القرار 2216 – السياق التاريخي والسياسي..... 9
اليمن قبل 2011 ملامح النظام السياسي والأوضاع الاقتصادية 9
الربيع العربي وبداية التحول السياسي..... 10
المبادرة الخليجية وانتقال السلطة..... 10
صعود الحوثيين وانهيار الدولة..... 10
3- القرار الأممي 2216 وإدراج اليمن تحت الفصل السابع..... 11
مضمون القرار 2216 من حيث النصوص والأهداف..... 11
المواقف الدولية والإقليمية من القرار..... 12
التأثيرات المباشرة للقرار على الوضع اليمني..... 13
4- الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية للفصل السابع على اليمن..... 14
التأثيرات السياسية..... 14
التأثيرات الأمنية والعسكرية..... 15
التأثيرات الاقتصادية والإنسانية..... 15
تقييم شامل لمدى نجاح القرار 2216..... 16
5- إستراتيجيات خروج اليمن من تحت الفصل السابع..... 17
6- الاحتمالات المستقبلية لليمن بعد الخروج من الفصل السابع..... 19
الخاتمة العامة..... 22

الملخص التنفيذي

تعالج هذه الدراسة مسألة التدويل الأممي للأزمة اليمنية من خلال إدراج الجمهورية اليمنية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بموجب القرار رقم (2216) الصادر في أبريل 2015. وقد شكّل هذا القرار نقطة تحول مفصلية في مسار الأزمة اليمنية، إذ نقلها من إطارها الوطني إلى فضاء التدخلات الدولية والإقليمية، وجعلها خاضعة بشكل مباشر لصلاحيات مجلس الأمن، بما في ذلك فرض العقوبات واستخدام القوة عند الضرورة ولقد بينت الدراسة أن جذور الأزمة اليمنية سابقة لعام 2015، إذ تراكمت عوامل الضعف البنيوي في الدولة منذ عقود، نتيجة اعتماد الاقتصاد على الموارد الريعية، وضعف مؤسسات الحكم، واستشراء الفساد، وتعدد الولاءات القبلية والعسكرية. ومع انطلاق موجة الاحتجاجات في عام 2011 وما تبعها من انتقال للسلطة بموجب المبادرة الخليجية، دخلت البلاد في مرحلة انتقالية مضطربة انتهت بسيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، الأمر الذي اعتُبر تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الإقليمي والدولي، ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار 2216 تحت الفصل السابع وقد نص القرار على الاعتراف بشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، وإلزام الحوثيين بالانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة، وفرض عقوبات فردية وحظر للأسلحة، إضافة إلى الدعوة للعودة إلى العملية السياسية على أساس المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني. غير أن الدراسة تُظهر أن القرار، رغم أهميته القانونية والسياسية، لم ينجح في تحقيق أهدافه الأساسية، إذ ظل دون آلية تنفيذية فاعلة، وتباينت مواقف القوى الدولية تجاهه، مما أدى إلى إطالة أمد النزاع بدلًا من تسويته.

وتوضح الدراسة أن إدراج اليمن تحت الفصل السابع ترتبت عليه انعكاسات عميقة:

سياسيًا: تكريس الشرعية الدولية للحكومة المعترف بها، لكنه في الوقت نفسه ضيّق آفاق الحلول الداخلية التوافقية، وجعل القرار السياسي الوطني مرتهنًا لإرادة المجتمع الدولي.

أمنيًا: منح القرار غطاءً قانونيًا لتدخل التحالف العربي، وحوّل اليمن إلى ساحة صراع إقليمي بين السعودية وإيران.

اقتصاديًا وإنسانيًا: أسهمت العقوبات والتدخلات في انهيار شبه كامل للاقتصاد، وانقسام المؤسسات، وتفاقم الأزمة الإنسانية حتى وُصفت بأنها الأسوأ عالميًا.

كما طرحت الدراسة إستراتيجيات متعددة للخروج من الفصل السابع، تمثلت في مسارات متوازية تشمل: الالتزام القانوني بقرارات مجلس الأمن، التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تضمن مشاركة مختلف الأطراف، إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس مهنية، إطلاق مشاريع إعادة إعمار وتنمية اقتصادية، وتحقيق تفاهمات إقليمية ودولية تقلل من حدة التدخلات الخارجية.

وفي استشراف الاحتمالات المستقبلية، خلصت الدراسة إلى ثلاثة مسارات محتملة: الأول مثالي يتمثل في استعادة الدولة لسيادتها الكاملة وبسط سلطتها على كامل أراضيها؛ والثاني تدريجي – وهو الأكثر ترجيحًا – يقوم على رفع جزئي للتدابير الدولية مع استمرار إشراف أممي؛ أما الثالث فهو السيناريو السلبي، الذي يبقي اليمن رهينة للتدويل ولانهيار مؤسسات الدولة، على غرار تجارب ليبيا أو الصومال.

وتخلص الدراسة إلى أن الخروج من الفصل السابع لا يُعد إجراءً شكليًا أو قانونيًا وحسب، وإنما يمثل مسارًا تاريخيًا معقدًا لإعادة بناء الدولة وتعزيز سيادتها. فنجاح اليمن في ذلك يظل مرهونًا بقدرة النخب السياسية على التوافق الوطني، وباستعداد القوى الإقليمية والدولية لدعم هذا المسار، بما يعيد للدولة مكانتها ويؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية المستدامة.

المقدمة

شهدت الجمهورية اليمنية، منذ إدراجها تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في عام 2015 بموجب القرار الأممي رقم (2216) حالةً استثنائية على المستويين القانوني والسياسي جعلت منها نموذجًا معقدا لتأثيرات تدويل الأزمات الوطنية في البيئة الإقليمية العربية فقد جاء إدراج اليمن تحت هذا الفصل في لحظة فارقة من تاريخها الحديث، حين تداخلت عوامل الانقسام الداخلي، والاضطراب الأمني، والانهيار المؤسسي، مع تدخلات إقليمية ودولية واسعة النطاق ليصبح القرار الأممي، الذي صيغ في إطار قانوني لحماية السلم والأمن الدوليين، جزءًا من معادلة سياسية–عسكرية أعمق من مجرد نصوص قانونية أو مواد ميثاقية.

لقد نص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، منذ إقراره عقب الحرب العالمية الثانية على منح مجلس الأمن صلاحيات استثنائية للتعامل مع الحالات التي يرى فيها تهديدًا للسلم أو عملاً عدوانيا بما في ذلك فرض العقوبات أو اللجوء إلى القوة المسلحة عند الضرورة وبموجب مواده الأساسية وتحديدًا المواد (39) و(41) و(42) أُتيح لمجلس الأمن التدخل في النزاعات الداخلية أو الدولية متى توافرت معايير التهديد أو العدوان أو الإخلال بالأمن الدولي وعلى الرغم من أن هذا الإطار القانوني صمم في الأصل لمعالجة النزاعات الكبرى ومنع اندلاع الحروب، إلا أن التطبيق العملي أظهر تفاوتا كبيرا في آليات التدخل، وتباينا في مدة بقاء الدول تحت مظلة هذا الفصل، الأمر الذي يدفع إلى دراسة معمقة لحالة اليمن، باعتبارها حالة عربية حديثة العهد نسبيًا بهذا التصنيف ان إدراج اليمن تحت الفصل السابع لم يكن وليد أزمة آنية فقط، بل نتيجة لمسار طويل من التحولات السياسية التي بدأت مع انطلاق موجة الربيع العربي في عام 2011 فقد أدى الحراك الشعبي آنذاك إلى تنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وفقًا للمبادرة الخليجية التي رتبت انتقال السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وأرست خارطة طريق لمرحلة انتقالية كان يفترض أن تفضي إلى صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات عامة غير أن تعقد المشهد الداخلي، وصعود جماعة الحوثيين كقوة مسلحة فاعلة، وسيطرتها على العاصمة صنعاء وأجزاء واسعة من البلاد شكل نقطة تحول مفصلية دفعت مجلس الأمن إلى اعتبار الوضع في اليمن تهديدا للأمن والسلم الدوليين، خاصة مع ما رافقه من تهديد مباشر لأمن المملكة العربية السعودية ودول الخليج، إضافة إلى تهديدات الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب حيث إن القرار 2216، الذي جاء تحت الفصل السابع، مثل إطارا قانونيا واضحا لمطالب المجتمع الدولي، حيث نص على انسحاب الحوثيين من جميع المدن، وتسليم الأسلحة الثقيلة إلى الدولة، وإعادة مؤسسات الحكم إلى الحكومة الشرعية، ووقف الأعمال العدائية، والعودة إلى طاولة المفاوضات كما فرض القرار حظرا على

توريد الأسلحة إلى الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح وعدد من القادة العسكريين والسياسيين، وأقر عقوبات على الأشخاص والكيانات التي تساهم في إطالة أمد النزاع إلا أن التطبيق العملي لهذا القرار على مدار أكثر من عشر سنوات أظهر محدودية الأثر الإلزامي لمجلس الأمن في بيئة نزاع معقدة، حيث لم يتحقق الانسحاب، ولم تسلم الأسلحة، ولم تنجح محاولات المفاوضات في التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

وتكتسب دراسة خروج اليمن من تحت الفصل السابع أهمية مضاعفة لاعتبارات عدة أولها أن استمرار الوضع الحالي يضع السيادة الوطنية في حالة تجميد قانوني، ويجعل القرار السياسي الوطني مرهونا بآليات وإرادات خارجية، وهو ما يطيل أمد الأزمة ويعمق الانقسامات وثانيها أن الخروج من تحت هذا الفصل ليس إجراء قانونيا فحسب، بل عملية سياسية وأمنية واقتصادية متكاملة، تتطلب توفر شروط موضوعية على الأرض، من بينها التوصل إلى حل سياسي شامل، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستقرار الأمني، وتحسين الأوضاع الإنسانية وثالثها أن التجارب المقارنة لدول أخرى كانت تحت الفصل السابع، مثل العراق وليبيا والسودان والصومال، توضح أن مسار الخروج مرتبط بقدرة الدولة على تحقيق تحول حقيقي في بنيتها الداخلية، واستعادة دورها الفاعل في النظام الدولي ومن منظور أكاديمي، يتيح تحليل حالة اليمن تحت الفصل السابع مقاربة متعددة الأبعاد، تجمع بين دراسة النصوص القانونية والتطبيق العملي والآثار السياسية والاجتماعية وصولاً إلى استشراف السيناريوهات الممكنة للخروج، بالاستناد إلى تجارب الأمم المتحدة السابقة، والمعايير التي تعتمدها لرفع التدابير المفروضة بموجب هذا الفصل كما أن هذه الدراسة تسعى إلى ربط الأبعاد النظرية بالقضايا العملية، من خلال فحص مسار القرار 2216، ومتابعة ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية عليه، وتحليل مآلاته في ضوء التطورات الميدانية والسياسية التي شهدها اليمن منذ صدوره.

وسيحاول هذا الدارسة الإجابة على أسئلة محورية، من أبرزها:

1. ما هي الشروط القانونية والسياسية لرفع اليمن من تحت الفصل السابع؟

2. كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي نجحت في الخروج من هذا الفصل؟

3. ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الأطراف المحلية في صياغة مسار وطني للخروج؟

4. كيف يمكن توظيف الدعم الإقليمي والدولي لتحقيق هذا الهدف، دون المساس بالسيادة الوطنية؟

الإطار النظري والقانوني للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

يشكل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أحد أهم الأطر القانونية التي تمنح مجلس الأمن صلاحيات استثنائية للتعامل مع الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين وقد جاء إقراره في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في سياق سعي المجتمع الدولي لوضع نظام أمني جماعي قادر على منع تكرار المآسي العالمية التي شهدتها النصف الأول من القرن العشرين وذلك من خلال مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، اجتمع ممثلو خمسين دولة لوضع أسس المنظمة الدولية الجديدة، وأحد أبرز التحديات التي واجهتهم كان إيجاد آلية قانونية تمنح المجتمع الدولي القدرة على التدخل الفعال في حالات الخطر المحدق بالأمن العالمي، مع مراعاة سيادة الدول الأعضاء.

في هذا السياق، جاء الفصل السابع كجزء من آلية الأمن الجماعي التي تمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات عملية ملزمة، تتدرج من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية إلى استخدام القوة العسكرية عند الضرورة، وذلك استنادًا إلى المواد (39) إلى (51) من الميثاق ومنذ إقراره، كان الفصل السابع موضع جدل بين من يراه أداة ضرورية لضبط الأمن العالمي، وبين من يعتبره أداة يمكن أن تُستخدم بشكل انتقائي بما يخدم مصالح القوى الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد عكست تطبيقاته عبر العقود هذه الجدلية، حيث طُبّق على حالات متنوعة، منها نزاعات بين دول (العراق والكويت 1990)، وصراعات داخلية (ليبيا 2011، السودان/دارفور 2005)، وأوضاع تهدد السلم الإقليمي (كوريا الشمالية، الصومال، يوغوسلافيا السابقة).

الإطار القانوني للفصل السابع ينص على سلسلة من المواد التي تحدد كيفية تعامل مجلس الأمن مع الحالات التي يرى فيها تهديدًا للسلم أو إخلالًا به أو عملًا عدوانيًا.

1. المادة 39- تشكل هذه المادة المدخل الإجرائي للفصل السابع، حيث تمنح مجلس الأمن سلطة تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل عدواني، واتخاذ التوصيات أو القرارات المناسبة لإزالته أو الحد منه.

2. المادة 41- تحدد التدابير غير العسكرية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها، وتشمل قطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية وفرض عقوبات اقتصادية أو مالية على الدول وحظر توريد الأسلحة لها ومنع السفر لها او بعض مسؤوليها وتجميد الأصول.

3. المادة 42- تنص على استخدام القوة العسكرية إذا رئي أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 غير كافية وتشمل العمليات العسكرية البرية والبحرية والجوية.

4. المواد 43–47 - تنظم الترتيبات اللازمة لاستخدام القوات المسلحة، بما في ذلك الاتفاقات الخاصة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتوفير قوات وأسلحة.

5. المادة 51- تؤكد حق الدول في الدفاع عن نفسها فرادى أو جماعات في حال وقوع هجوم مسلح، حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة.

ومنذ 1945 وحتى اليوم، استخدم مجلس الأمن الفصل السابع في حالات متعددة، تختلف في أسبابها وسياقاتها، إلا أن دراستها تكشف أن الخروج من هذا الفصل يحتاج إلى توافر ظروف معينة فقد إدرج العراق تحت الفصل السابع عام 1990 بعد غزوه للكويت حيث استمرت العقوبات والإجراءات الأممية لأكثر من عقدين، ولم يخرج العراق رسميًا إلا في 2013 بعد التزامه بسلسلة طويلة من القرارات، ودفع تعويضات، وتسوية ملفات حدودية وسياسية اما في 2011، فرض مجلس الأمن تدابير تحت الفصل السابع على ليبيا لمواجهة ما اعتبره تهديدًا للمدنيين في ظل النزاع الداخلي ورغم إسقاط النظام، ظلت بعض التدابير قائمة حتى الآن، بسبب عدم الاستقرار الداخلي وبالنسبة للسودان فرضت تدابير تحت الفصل السابع على السودان في 2005 بسبب أزمة دارفور وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات سلام، لا يزال بعض القيود ساريًا بسبب استمرار التوترات والصومال وضع تحت الفصل السابع منذ أوائل التسعينيات بسبب الحرب الأهلية وانهيار الدولة، وما يزال حتى الآن، نظرًا لعدم تحقق الاستقرار الأمني.

الدلالات المستفادة من التجارب المقارنة

من خلال هذه التجارب، يمكن استخلاص بعض المؤشرات حول كيفية الخروج من الفصل السابع

1. الاستقرار الداخلي شرط أساسي فغياب مؤسسات الدولة يجعل من الصعب على مجلس الأمن رفع التدابير.

2. تسوية النزاعات مع الأطراف الإقليمية والدولية إذ غالبا ما تكون القضايا الإقليمية عنصرًا رئيسيًا في قرارات الفصل السابع.

3. تنفيذ القرارات الأممية السابقة التزام الدولة بجميع متطلبات القرارات يعد مؤشرًا قويًا على الجدية.

4. الدعم الدولي والإقليمي وجود توافق بين القوى الكبرى والدول المجاورة يسرّع عملية الخروج.

الأزمة اليمنية قبل القرار 2216 – السياق التاريخي والسياسي

يعد فهم مسار الأزمة اليمنية قبل صدور القرار الأممي 2216 شرطا ضروريا لفهم الأساس القانوني والسياسي لإدراج اليمن تحت الفصل السابع إذ أن القرارات الأممية، خاصة تلك الصادرة تحت هذا الفصل، لا تأتي في فراغ سياسي أو قانوني، بل ترتبط بمراحل زمنية متراكمة، وأحداث متسلسلة أفضت إلى حالة تهديد للسلم والأمن الدولي وفي الحالة اليمنية، يمكن تقسيم السياق التاريخي والسياسي السابق للقرار إلى أربع محطات أساسية الأوضاع السياسية والاقتصادية قبل 2011، تأثيرات الربيع العربي والتحول السياسي، المبادرة الخليجية وما تلاها، ثم صعود جماعة الحوثيين وانهيار الدولة.

اليمن قبل 2011 ملامح النظام السياسي والأوضاع الاقتصادية

منذ إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، دخلت البلاد في تجربة سياسية جديدة قائمة على التعددية الحزبية والديمقراطية النسبية، لكن سرعان ما اصطدمت هذه التجربة بمحدودية المؤسسات وضعف البنية القانونية وقد سيطر حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح على المشهد السياسي، في ظل شراكة متقلبة مع الحزب الاشتراكي اليمني ثم مع التجمع اليمني للإصلاح ورغم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، فإن النظام السياسي كان يتسم بتركز السلطة في يد الرئيس وحلقة ضيقة من الموالين، مع استخدام شبكات الولاء القبلي والعسكري لضمان الاستقرار السياسي، ما أدى إلى إضعاف المؤسسات المدنية والرقابية، وخلق بيئة خصبة للفساد.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اعتمد اليمن على موارد محدودة، أبرزها صادرات النفط التي شكلت العمود الفقري للإيرادات العامة، ما جعل الاقتصاد اليمني ريعيًا هشًا ومعرضًا لتقلبات أسعار الطاقة كما واجهت البلاد معدلات بطالة وفقر مرتفعة، وبنية تحتية متردية، وضعف في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، مما زاد من هشاشة الوضع الاجتماعي.

لتشهدت تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة سلسلة من التوترات الأمنية، منها حرب صيف 1994، ومطالبه الجنوبين بفك الارتباط لتشهد احتجاجات في بعض المناطق الجنوبية، إضافة إلى صعود حركات مسلحة في الشمال، وظهور تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ما جعل اليمن ساحة لتقاطع التحديات الأمنية المحلية والدولية.

الربيع العربي وبداية التحول السياسي

انطلاق الاحتجاجات في فبراير 2011، انطلقت موجة احتجاجات واسعة ضمن سياق "الربيع العربي"، مطالبة بإسقاط النظام وتحقيق إصلاحات سياسية جذرية. وتميز الحراك اليمني بامتداده الجغرافي، وبتنوع المشاركين من قوى سياسية وشبابية وقبلية أدى اتساع رقعة الاحتجاجات إلى انقسامات داخل النخبة الحاكمة، حيث انضم اللواء علي محسن الأحمر وعدد من القيادات العسكرية والسياسية إلى صفوف المحتجين، ما سرّع من فقدان النظام الحاكم السيطرة على الوضع ومع استمرار الاحتجاجات، تدهورت الأوضاع الاقتصادية أكثر، وازدادت حدة الاشتباكات في بعض المناطق، فيما بدأت جماعة الحوثيين بتوسيع نفوذها في صعدة ومناطق مجاورة، مستغلة حالة الفراغ الأمني والسياسي.

المبادرة الخليجية وانتقال السلطة في نوفمبر 2011، طرحت دول مجلس التعاون الخليجي مبادرة سياسية هدفت إلى نقل السلطة سلميًا، نصت على تنحي الرئيس علي عبد الله صالح، وانتقال السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وتنظيم مؤتمر حوار وطني شامل حيث تم توقيع المبادرة برعاية دولية، وجرى انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسًا توافقيًا في فبراير 2012. كما أُطلق مؤتمر الحوار الوطني الشامل في مارس 2013، بهدف وضع أسس دستور جديد يضمن تقاسم السلطة ومعالجة القضايا الجوهرية، مثل القضية الجنوبية وقضية صعدة ورغم الطابع التوافقي للمبادرة، واجهت عملية الانتقال تحديات جسيمة، منها ضعف مؤسسات الدولة، استمرار الفساد، الانقسامات الحزبية، وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة، إضافة إلى تراجع الدعم الاقتصادي الخارجي.

صعود الحوثيين وانهيار الدولة استغل الحوثيون حالة الضعف السياسي والفراغ الأمني لتوسيع نفوذهم، وتمكنوا في سبتمبر 2014 من السيطرة على العاصمة صنعاء بمساندة قوات موالية للرئيس السابق صالح. تزامن ذلك مع انهيار مؤسسات الدولة، وانسحاب بعض الوحدات العسكرية دون مقاومة تذكر فأثار التقدم الحوثي مخاوف دول الخليج، خاصة السعودية، التي اعتبرت سيطرة الحوثيين تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ما أدى إلى تشكيل تحالف عربي بقيادتها في مارس 2015، تزامنًا مع طلب رسمي من الرئيس هادي للتدخل وأمام هذا الوضع، اعتبر مجلس الأمن أن الأزمة في اليمن تجاوزت إطارها المحلي، وأصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين، خاصة في ظل ارتباط الحوثيين بإيران وتصاعد التوتر الإقليمي. وفي 14 أبريل 2015، صدر القرار 2216 تحت الفصل السابع، ليفتح مرحلة جديدة من تدويل الأزمة اليمنية.

القرار الأممي 2216 وإدراج اليمن تحت الفصل السابع

يعتبر القرار رقم (2216)، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 14 أبريل 2015، نقطة تحول رئيسية في مسار الأزمة اليمنية، إذ نقلها من مستوى النزاع الداخلي إلى مستوى الصراع ذي الطابع الدولي، بعد أن ُضع اليمن رسميًا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبذلك أصبح الوضع اليمني خاضعا لصلاحيات مجلس الأمن التي تتيح له فرض التدابير القسرية، سواء الاقتصادية أو العسكرية، باعتباره تهديدًا للأمن والسلم الدوليين ويكتسب القرار أهميته من كونه لم يقتصر على توصيات سياسية أو دعوات للتسوية، كما كان الحال مع قرارات سابقة بشأن اليمن، بل انطوى على إلزامات واضحة للأطراف المتنازعة، وحدد بصورة دقيقة المسؤوليات القانونية والسياسية، وأرسى إطارًا أمميًا للمعالجة، وهو ما يستدعي دراسة معمقة لمضمونه وسياقاته ونتائجه حيث جاء القرار في لحظة إقليمية ودولية متوترة. ففي ظل انهيار الدولة اليمنية وتوسع الحوثيين عسكريًا، كانت هناك مخاوف دولية متزايدة من تهديد حركة الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، وهو شريان استراتيجي للتجارة العالمية وتوسع النفوذ الإيراني عبر دعم الحوثيين، ما شكّل تهديدًا لمعادلات القوة في المنطقة لتزايد نشاط الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وتنظيم داعش، التي وجدت في حالة الفوضى أرضية خصبة للانتشارأما على المستوى الدولي الأوسع، فقد كانت القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حريصة على عدم تحول اليمن إلى نموذج مشابه لسوريا أو ليبيا، حيث أدى غياب الدولة إلى صراع طويل الأمد يصعب احتواؤه.

إقليميا، شكلت سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014 صدمة استراتيجية لدول الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية فبالنسبة لها، كان التمدد الحوثي المدعوم من إيران تهديدًا مباشرا لأمنها القومي، نظرا للطبيعة الجغرافية المشتركة للحدود الطويلة مع اليمن، وما يحمله من احتمالات تسلل الصراع إلى الداخل السعودي كما أن دول مجلس التعاون رأت في الأزمة اليمنية تهديدًا لمعادلة التوازن الإقليمي مع إيران، خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي المرحلي بين طهران والدول الكبرى عام 2015 ومن هنا جاء تدخلها العسكري المباشر في مارس 2015، الذي تزامن مع مسار الأمم المتحدة وأضفى عليه بعدًا شرعيًا.

مضمون القرار 2216 من حيث النصوص والأهداف صدر القرار رقم 2216 بأغلبية ساحقة، حيث صوّت لصالحه 14 عضوًا وامتنعت روسيا عن التصويت دون استخدام الفيتو ويحتوي القرار على عدة بنود أساسية التأكيد على شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي واعتباره السلطة التنفيذية الوحيدة المعترف بها دوليًا ونص على المطالبة بانسحاب الحوثيين من جميع المناطق

التي سيطروا عليها، بما في ذلك صنعاء، وتسليم الأسلحة الثقيلة والصواريخ إلى الدولة وفرض حظر أسلحة على الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح وأتباعه وكذلك فرض عقوبات فردية (منع السفر وتجميد الأصول) على شخصيات محددة، منهم عبد الملك الحوثي وأحمد علي صالح وركز على الدعوة إلى استئناف العملية السياسية على أساس المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن السابقة والتشديد على احترام وحدة اليمن وسيادته ورفض تقسيمه أو المساس بوحدته الترابية ومنح تفويض واسع للمجتمع الدولي لمراقبة تنفيذ القرار، وطلب تقارير دورية من الأمين العام للأمم المتحدة.

من الناحية القانونية، يمثل القرار 2216 وثيقة ملزمة لجميع الأطراف استنادًا إلى الفصل السابع، أي أن عدم الامتثال لبنوده يبرر اتخاذ إجراءات إضافية، قد تشمل التدخل العسكري المباشر أو توسيع نطاق العقوبات.

المواقف الدولية والإقليمية من القرار

المواقف الدولية كانت قد جات من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا دعمت القرار بقوة، ورأت فيه إطارًا شرعيًا يتيح استمرار الضغط على الحوثيين وحلفائهم اما روسيا امتنعت عن التصويت، معتبرة أن القرار لا يوازن بين الأطراف ولا يشجع على الحوار، بل يكرس موقفًا داعمًا لطرف على حساب الآخر.

الصين أيدت القرار ضمنيًا انسجامًا مع موقفها التقليدي في دعم وحدة الدول وعدم التدخل الخارجي إلا عبر الشرعية الأممية.

المواقف الإقليمية فالسعودية ودول الخليج اعتبرت القرار نصرًا دبلوماسيًا كبيرًا، إذ منحها غطاءً قانونيًا لتدخلها العسكري ضمن التحالف العربي.

إيران رفضت القرار، واعتبرته منحازًا لصالح التحالف العربي، مؤكدة أن الحل في اليمن يجب أن يكون عبر الحوار الوطني دون إقصاء.

الجامعة العربية رحبت بالقرار ورأت فيه دعمًا للحكومة الشرعية، ما عكس التوافق العربي الواسع حول الموقف من الأزمة اليمنية.

التأثيرات المباشرة للقرار على الوضع اليمني

عزز القرار موقف الحكومة الشرعية دوليًا، لكنه لم يترجم إلى تقدم فعلي على الأرض فقد واصل الحوثيون سيطرتهم على مناطق واسعة، بينما أصبحت الحكومة أكثر اعتمادًا على التحالف العربي مما أدى القرار إلى تكثيف الضربات العسكرية للتحالف العربي ضد الحوثيين، لكنه لم ينجح في إجبارهم على الانسحاب أو تسليم الأسلحة بل إن النزاع دخل في مرحلة أكثر عنفًا، مع توسع رقعة المواجهات العسكرية لكن ساهم في فرض العقوبات وحظر الأسلحة، إلى جانب الحرب، في تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث تدهور الاقتصاد بشكل غير مسبوق، وارتفعت معدلات الفقر والجوع، وانهارت الخدمات الأساسية وبرغم أن القرار وضع اليمن تحت الفصل السابع، إلا أن غياب آلية تنفيذية قوية حال دون تطبيق معظم بنوده. كما أن تباين مواقف القوى الكبرى في مجلس الأمن حال دون اتخاذ خطوات إضافية لحسم النزاع.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور القرار، يمكن القول إن نتائجه جاءت محدودة مقارنة بالأهداف المعلنة فمن الناحية القانونية، منح القرار شرعية دولية واضحة للحكومة اليمنية، ومن الناحية السياسية وفر غطاءً للتحالف العربي، لكنه فشل في تحقيق الغرض الأساسي إعادة مؤسسات الدولة وإنهاء النزاع بل ويمكن القول إن القرار ساهم، بشكل غير مباشر، في إطالة أمد الأزمة، إذ استخدمته بعض الأطراف كمرجعية حصرية تمنع التوصل إلى تسويات وسطية، فيما اعتبره الآخرون منحازًا وغير متوازن وعليه، يمثل القرار 2216 مثالًا على محدودية فاعلية مجلس الأمن عندما تتشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية في نزاع داخلي معقد مثل اليمن.

الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية للفصل السابع على اليمن

يمثل إدراج اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تحولًا استراتيجيًا بالغ الأثر على كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية فالقرار الأممي رقم 2216 لم يكن مجرد وثيقة قانونية، بل أصبح مرجعية سياسية وأداة ضغط دولية، أعادت تشكيل توازنات القوى في الداخل، وأدخلت الأطراف اليمنية في مسار طويل من التبعية القانونية والسياسية للتجاذبات الدولية والإقليمية

التأثيرات السياسية

من أبرز النتائج السياسية للقرار 2216 تكريس شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي بوصفه الممثل الوحيد للدولة اليمنية فقد أعطى القرار غطاء قانونيا دوليًا للحكومة الشرعية، في وقت كانت فيه قد فقدت السيطرة الفعلية على العاصمة صنعاء ومعظم مؤسسات الدولة هذا التثبيت القانوني للشرعية أعاد صياغة المعادلة السياسية الداخلية، إذ حرم الحوثيين والرئيس السابق صالح من أي اعتراف دولي، وأقصاهم من خانة الشركاء السياسيين المحتملين إلى خانة المعرقلين والمتمردين غير أن هذا الإطار الأممي، رغم أهميته، أضعف في الوقت نفسه فرص الحل السياسي الداخلي، إذ جعل الشرعية مسنودة أساسًا بمرجعية دولية أكثر من كونها مستندة إلى قوة داخلية أو توافق وطني فقد أدى إدراج اليمن تحت الفصل السابع إلى إخراج الملف اليمني من يد الأطراف الوطنية إلى يد المجتمع الدولي، وبالتحديد مجلس الأمن والدول الكبرى ومن ثم أصبحت أي تسوية سياسية مرهونة بإرادة القوى الدولية، ولم تعد الأطراف المحلية قادرة على صياغة حل داخلي مستقل هذا التدويل عزز من مكانة القوى الإقليمية والدولية كلاعب رئيسي، بينما تراجعت قدرة المؤسسات اليمنية على التأثير في مسار الأحداث من جانبه اضعف الحوار الوطني والمبادرات الداخلية فقبل القرار 2216، كانت هناك محاولات متعددة لإحياء العملية السياسية عبر الحوار الوطني ومبادرات داخلية لكن بعد صدور القرار، أصبح الحل مشروطًا بتنفيذ بنوده، خاصة الانسحاب وتسليم الأسلحة. وبذلك تحول القرار إلى مرجعية سياسية وحيدة، حجبت أي حلول وسطية أو توافقية رغم أن القرار دعم الرئيس هادي، إلا أن طول أمد الأزمة وعدم قدرته على العودة إلى صنعاء أو فرض سيطرة فعلية جعل شرعيته نظرية أكثر منها عملية ومع مرور الوقت، بدأت بعض القوى المحلية والإقليمية تبحث عن بدائل أو صيغ جديدة للشرعية، ما أضعف الموقف التفاوضي للحكومة نفسها.

التأثيرات الأمنية والعسكرية

إضفاء الشرعية على التدخل العسكري للتحالف العربي شكل القرار 2216 غطاءً قانونيًا للتحالف العربي بقيادة السعودية، إذ وفر له مرجعية أممية للتدخل العسكري بحجة تنفيذ بنود القرار وقد اعتُبر ذلك من الناحية القانونية أحد أهم آثار الفصل السابع، إذ منح العمليات العسكرية الخارجية مشروعية دولية ومنذ صدور القرار، اتخذ النزاع اليمني بعدًا إقليميًا ودوليًا أوضح فالتحالف العربي أصبح طرفًا رئيسيًا، فيما اعتبرت إيران الداعم الأساسي للحوثيين وبذلك تحولت الساحة اليمنية إلى مسرح مواجهة جيوسياسية بين القوى الإقليمية، ما أطال أمد النزاع وزاد تعقيده ولم يود القرار إلى تقليص قوة الحوثيين بل دفعهم إلى مزيد من التعبئة العسكرية، مستفيدين من الدعم الإيراني والخبرة القتالية التي اكتسبوها في جبهات القتال في المقابل، ساعد القرار الحكومة والتحالف على تسليح قوات جديدة، مثل قوات المقاومة الشعبية والنخب العسكرية والنتيجة كانت تصاعد غير مسبوق في معدلات التسليح والعسكرة، ما زاد من صعوبة العودة إلى وضع الدولة المدنية وتوسع العمليات العسكرية وعدم حسم الصراع بدلًا من أن يؤدي القرار إلى نزع فتيل الأزمة، ساهم في إعطاء مبرر لاستمرار العمليات العسكرية واسعة النطاق لكن غياب آلية تنفيذية أممية قوية جعل الحرب تستمر دون تقدم حاسم، لتدخل البلاد في دوامة صراع مسلح طويل الأمد.

التأثيرات الاقتصادية والإنسانية

أدى إدراج اليمن تحت الفصل السابع وفرض العقوبات إلى انهيار شبه كامل للاقتصاد فقد توقفت معظم صادرات النفط، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية، وانهارت العملة الوطنية، فيما ارتفعت معدلات البطالة والفقر وبحسب تقارير البنك الدولي وصندوق النقد، خسر الاقتصاد اليمني أكثر من 65% من ناتجه المحلي الإجمالي منذ 2015 حيث اعتبر تقرير الأمم المتحدة أن اليمن يواجه أسوأ أزمة إنسانية في العالم فقد أدى الحصار المفروض، إضافة إلى تعطيل الموانئ والمطارات إلى نقص حاد في الغذاء والدواء والوقود وتشير تقارير برنامج الغذاء العالمي إلى أن أكثر من 17 مليون يمني يواجهون انعدام الأمن الغذائي و تأثير العقوبات على الأفراد والمؤسسات فرضت العقوبات الأممية بموجب القرار 2216 تجميدًا للأصول وحظرًا للسفر على قيادات سياسية وعسكرية يمنية، ما حدّ من قدرتها على الحركة والتأثير، لكنه لم يوقف قدرتها على إدارة الحرب. بل إن العقوبات، في بعض الحالات، زادت من تصلب المواقف وأضعفت فرص التفاوض بسبب استمرار الحرب وعدم وجود سيطرة موحدة، انهارت مؤسسات الدولة المالية والإدارية فالبنك المركزي انقسم بين عدن وصنعاء، والوزارات تشرذمت، فيما توقفت رواتب الموظفين في معظم المناطق. هذا التآكل المؤسسي زاد من هشاشة الاقتصاد وأضعف ثقة المواطنين بالدولة.

تقييم شامل لمدى نجاح القرار 2216

من الناحية القانونية: أعطى القرار شرعية واضحة للحكومة اليمنية، لكنه فشل في إلزام الأطراف الأخرى بالانسحاب أو تسليم السلاح وهو ما يعكس محدودية قدرة مجلس الأمن على فرض التنفيذ في غياب توافق دولي قوي.

من الناحية السياسية: كّس القرار الشرعية الدولية للحكومة، لكنه في المقابل قيد فرص الحل السياسي التوافقي، إذ أصبح الحديث عن أي تسوية خارج إطار القرار يُعتبر تنازلًا غير مقبول.

من الناحية الأمنية: فشل القرار في إعادة الاستقرار أو تقليص نفوذ الحوثيين بل إن الحرب توسعت وأصبحت أكثر دموية، فيما استمر الحوثيون في تطوير قدراتهم العسكرية.

من الناحية الاقتصادية والإنسانية: ساهم القرار في تعميق الأزمة الاقتصادية والإنسانية، سواء بسبب العقوبات أو الحصار أو استمرار النزاع، دون أن ينجح في تحقيق نتائج ملموسة على مستوى حياة المواطنين.

التحليل النقدي للقرار 2216 بين النظرية والتطبيق يمثل القرار 2216 نموذجًا لتباين الفجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي. فمن الناحية النظرية، وضع القرار شروطًا واضحة لإنهاء النزاع، لكنه لم ينجح في تحقيقها بسبب غياب آلية تنفيذية فعالة وتباين مصالح القوى الكبرى داخل مجلس الأمن والطبيعة المعقدة للنزاع اليمني وتشابك العوامل المحلية والإقليمية والدولية واعتماد القرار على فرضيات لم تتحقق، مثل قدرة الحكومة على بسط سيطرتها بمجرد انسحاب الحوثيين.

إستراتيجيات خروج اليمن من تحت الفصل السابع

يمثل الخروج من تحت الفصل السابع تحديا قانونيا وسياسيًا معقدا أمام اليمن، إذ لا يرتبط الأمر بقرار أممي فحسب، وإنما بمسار شامل لإعادة بناء الدولة واستعادة سيادتها وإثبات قدرتها على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون الحاجة إلى تدابير قسرية دولية وبالنظر إلى طبيعة القرار الأممي 2216، الذي حمل صيغة ملزمة تحت الفصل السابع، فإن تجاوز هذه المرحلة يتطلب إستراتيجيات متكاملة تتضافر فيها الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

من الناحية القانونية، يستلزم رفع التدابير الدولية المفروضة على اليمن إثبات أن مبررات استمرارها لم تعد قائمة فالقرار 2216 نص على ضرورة انسحاب الحوثيين من المدن، وتسليم السلاح الثقيل، وعودة الحكومة الشرعية لممارسة مهامها، وهو ما يعني أن الخروج من الفصل السابع مرهون بمدى التزام الأطراف اليمنية بتنفيذ هذه البنود وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إستراتيجية قانونية سياسية تتيح التفاوض مع مجلس الأمن عبر القنوات الأممية والدبلوماسية لإظهار جدية الحكومة اليمنية في الالتزام بالقرارات الدولية التجربة العراقية بعد عام 2003 تقدم مثالًا واضحًا، إذ لم يتمكن العراق من الخروج من الفصل السابع إلا بعد أن نفذ التزاماته المتعلقة بالكويت، ودخل في عملية تفاوضية طويلة الأمد انتهت بقرار رفع العقوبات تدريجيًا.

أما على الصعيد السياسي، فإن أي إستراتيجية للخروج لا بد أن تمر عبر تسوية شاملة للأزمة اليمنية، تعيد الاعتراف بالدولة اليمنية كفاعل شرعي وقادر إن اتفاق سياسي جامع، برعاية إقليمية ودولية، يشكل خطوة أساسية على هذا الطريق ولعل تجربة سيراليون تقدم درسًا في هذا المجال حيث لم يتحقق الخروج من الفصل السابع إلا بعد التوصل إلى اتفاق سياسي شامل، تبعه دعم أممي لإعادة بناء الدولة وفي الحالة اليمنية، يبدو أن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق لن يكون ممكنًا دون إشراك الحوثيين والقوى الجنوبية وباقي الأطراف في إطار مصالحة وطنية شاملة، تضمن تقاسم السلطة وإعادة هيكلة الدولة على أسس جديدة تراعي التوازنات الداخلية.

كما أن البعد الأمني يمثل ركيزة لا غنى عنها في أي إستراتيجية خروج إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يرفع التدابير المفروضة طالما بقيت المليشيات المسلحة تحتفظ بقدرات عسكرية مستقلة عن الدولة ومن هنا تبرز أهمية دمج هذه التشكيلات ضمن مؤسسات الجيش والأمن على أسس مهنية، بما يضمن توحيد القوة العسكرية تحت قيادة وطنية جامعة هذا ما جرى في تيمور الشرقية حيث كان دمج القوات المختلفة في جيش وطني واحد شرطًا رئيسيًا لخروجها من الوصاية الأممية

في اليمن، يظل هذا التحدي أكثر تعقيدًا نظرًا لتعدد الولاءات العسكرية والمناطقية، لكنه يبقى شرطًا لا بد من معالجته.

وعلى المستوى الاقتصادي، لا يمكن الحديث عن خروج فعلي من الفصل السابع دون معالجة الانهيار الاقتصادي الذي يعيشه اليمن فالأزمات الاقتصادية الحادة تضعف الدولة وتجعلها رهينة للمساعدات الخارجية، وبالتالي غير قادرة على إثبات أهليتها كدولة ذات سيادة كاملة لذا فإن أي إستراتيجية خروج يجب أن تشمل برنامجًا متكاملًا لإعادة الإعمار وتنشيط القطاعات الإنتاجية وخاصة النفط والغاز والزراعة في هذا الصدد، تؤكد تقارير الأمم المتحدة أن إعادة الإعمار ليست مجرد عملية إنسانية، بل هي شرط أساسي للاستقرار السياسي والأمني. العراق نفسه لم يتمكن من استعادة جزء من مكانته الدولية إلا بعد إطلاق مشاريع إعادة الإعمار بتمويل أممي ودولي واسع.

ولا يقل البعد الإنساني أهمية عن باقي الأبعاد فالمجتمع الدولي ينظر إلى الأزمة اليمنية من منظور الكارثة الإنسانية التي وُصفت بأنها الأسوأ في العالم ومن ثم، فإن تحسين الوضع الإنساني وتخفيف معاناة المدنيين سيشكلان عاملًا مساعدًا على إقناع المجتمع الدولي بجدوى رفع التدابير فإذا أثبتت الحكومة قدرتها على إيصال المساعدات وتوفير الخدمات الأساسية، فإن ذلك سيُظهر أنها قادرة على تحمل مسؤولياتها كدولة، وهو ما يُسهل عملية الخروج من الفصل السابع.

إلى جانب ذلك، تبرز أهمية الدور الإقليمي والدولي في إنجاح إستراتيجية الخروج فاليمن لا يستطيع بمفرده تجاوز هذه المرحلة، نظرًا لارتباط أزمته بتوازنات إقليمية معقدة تشمل السعودية وإيران والإمارات ودول أخرى إن التوصل إلى تفاهمات إقليمية من شأنه أن يهيئ بيئة أكثر استقرارًا تساعد اليمن على استعادة سيادته التجربة اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية رغم اختلاف السياق، توضح كيف أن التوافق الإقليمي والدولي كان شرطًا ضروريًا لنجاح التسوية الداخلية. ومن ثم، فإن إشراك السعودية وإيران في تفاهمات تضمن تحييد اليمن عن صراعات النفوذ يمثل شرطًا أساسيًا للخروج من الفصل السابع.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن إستراتيجية خروج اليمن من الفصل السابع يجب أن تقوم على مسارات متوازية تشمل البعد القانوني عبر التفاوض مع مجلس الأمن، والبعد السياسي عبر تسوية شاملة، والبعد الأمني عبر دمج المليشيات وإعادة بناء المؤسسة العسكرية، والبعد الاقتصادي عبر إطلاق مشاريع إعادة الإعمار والتنمية، والبعد الإنساني عبر تحسين أوضاع المدنيين، فضلًا عن البعد الإقليمي عبر بناء تفاهمات تقلص التدخلات الخارجية. إن هذه المسارات إذا ما نُفذت بشكل

متكامل، فإنها ستشكل الأساس العملي والقانوني لرفع التدابير الدولية واستعادة اليمن لوضعه كدولة طبيعية في النظام الدولي.

إن دروس التجارب الدولية تؤكد أن الخروج من الفصل السابع ليس عملية ميكانيكية أو إجرائية فحسب، بل هو مسار لإعادة بناء الدولة وتعزيز السيادة. وإذا ما تمكن اليمن من السير في هذا الطريق، فإنه لن يحقق فقط خروجًا من التدابير الأممية، بل سيؤسس لمرحلة جديدة من تاريخه، تُعيد للدولة مكانتها وتفتح المجال أمام بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على الشراكة الوطنية والتنمية المستدامة.

الاحتمالات المستقبلية لليمن بعد الخروج من الفصل السابع

يمثل الخروج من الفصل السابع بالنسبة لليمن نقطة تحول كبرى، ليس فقط من الناحية القانونية بل من حيث انعكاساته على مستقبل الدولة والمجتمع ومسار الأزمة اليمنية برمتها فالتجارب الدولية التي شهدت حالات مشابهة، سواء في العراق أو ليبيا أو سيراليون أو الصومال، تؤكد أن رفع التدابير الدولية لا يعني بالضرورة نهاية الأزمات، بل قد يكون بداية لمسار جديد من التحديات والفرص. ومن هنا تأتي أهمية استشراف السيناريوهات المستقبلية لليمن بعد هذه الخطوة، بالنظر إلى التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية التي ستحدد مصير البلاد في المرحلة القادمة.

في حال تحقق الاحتمالات المرجعي المثالي، فإن خروج اليمن من الفصل السابع سيكون مقرونًا بقدرة الدولة على استعادة سيادتها الكاملة، وبسط سلطتها على جميع أراضيها، وإعادة توحيد مؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية عندئذ ستعود العملية السياسية إلى مسارها الطبيعي عبر انتخابات عامة تمثل مختلف القوى، وستنطلق مشاريع إعادة الإعمار بدعم إقليمي ودولي واسع. هذا السيناريو يفترض توفر توافق داخلي شامل بين القوى اليمنية، ووجود قيادة قادرة على توجيه المرحلة الانتقالية، كما يفترض أيضًا توافقًا إقليميًا ودوليًا يمنح اليمن مساحة للتحرك بعيدًا عن التجاذبات التجربة الناجحة لكل من سيراليون وتيمور الشرقية تقدم نموذجًا قريبًا من هذا المسار حيث أتاح الدعم الدولي المكثف وإرادة التوافق الداخلي بناء دولة جديدة بعد سنوات من الصراع.

غير أن هذا الاحتمال المثالي يصطدم بواقع يمني شديد التعقيد. فهناك احتمال أن يتم الخروج من الفصل السابع بصورة تدريجية لا تلغي جميع القيود بشكل فوري، بل تبقي على بعض التدابير أو العقوبات، في حين يتم رفع أخرى مع تحقق خطوات إيجابية في هذا الإطار قد يتم الاعتراف التدريجي بالحكومة الشرعية، مع السماح لها باستعادة جزء من صلاحياتها، في الوقت الذي تستمر فيه بعض مراكز القوى المحلية بالاحتفاظ بنفوذها. هذا السيناريو التدريجي يعكس حالة من التوازن

غير المستقر، حيث تتحقق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية مثل تحسن الوضع المالي أو تدفق المساعدات، لكن دون أن تتمكن الدولة من استعادة سيادتها الكاملة تجربة العراق بعد عام 2003 تصلح هنا كمرآة، حيث خرج تدريجيًا من بعض قيود الفصل السابع، لكنه ظل يعاني من انقسامات داخلية عميقة وصراعات مستمرة حالت دون بناء دولة مستقرة.

في المقابل، يظل خطر الاحتمالات السلبية قائمًا، حيث يتم الخروج الشكلي من الفصل السابع دون أن يرافق ذلك بناء مؤسسات قوية أو تحقيق مصالحة وطنية شاملة في هذه الحالة قد تعود الحرب الأهلية لتتصاعد بعد فترة وجيزة، فتنهار أي ترتيبات مؤقتة ويتم إعادة إنتاج الأزمة بصيغ أكثر تعقيدًا هذا الاحتمال يعكسه بوضوح المثال الليبي، حيث رُفعت بعض القيود الدولية بعد سقوط نظام القذافي، لكن غياب مؤسسات الدولة جعل البلاد تنزلق إلى فوضى مسلحة أشد قسوة. وإذا ما أسقطنا هذا المشهد على اليمن، فإن هشاشة المؤسسات، واستمرار التدخلات الإقليمية، وضعف الثقة بين المكونات الوطنية، يمكن أن تجعل مرحلة ما بعد الخروج أكثر هشاشة وخطورة من الوضع القائم.

ويبقى الاحتمال الأسوأ هو استمرار الوضع الراهن، بحيث يفشل اليمن في تلبية شروط الخروج من الفصل السابع، فيظل خاضعًا لتدابير مجلس الأمن لسنوات طويلة في هذا السياق، قد يتم تشديد العقوبات بدلًا من رفعها، وتزداد الضغوط الدولية التي قد تصل إلى حد التفكير في فرض وصاية أممية أو إرسال قوات لحفظ السلام إن هذا السيناريو لا يعني فقط تجميد الحلول، بل يفتح الباب أمام انهيار كامل لمؤسسات الدولة وتحول اليمن إلى دولة فاشلة على غرار الصومال، حيث ظل البلد لعقود تحت الفصل السابع دون أن يتمكن من استعادة تماسكه الوطني أو إعادة بناء دولته وعند النظر في العوامل التي يمكن أن ترجح أحد هذه الاحتمالات على الآخر، يتضح أن المسألة لا ترتبط بقرار دولي فحسب، بل بتفاعل مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية ففي الداخل يعتمد الأمر على قدرة القوى السياسية اليمنية على بناء توافق جامع يتجاوز الانقسامات المناطقية والطائفية والمصلحية، وعلى وجود قيادة قادرة على فرض احترام القانون وإعادة بناء مؤسسات الدولة

على المستوى الإقليمي، فإن شكل العلاقة بين السعودية وإيران سيظل محددًا رئيسيًا لمستقبل اليمن، فنجاح أي تسوية سيكون رهينًا بمدى استعداد القوتين لتجنيب اليمن صراعهما الجيوسياسي أما على المستوى الدولي، فإن موقف القوى الكبرى في مجلس الأمن، وحجم الدعم المالي والسياسي المقدم لإعادة إعمار اليمن، سيكونان عاملين حاسمين في مسار ما بعد الخروج.

ولا يمكن إغفال البعد الاقتصادي والإنساني، إذ أن قدرة الدولة على معالجة انهيار العملة، وتوفير فرص العمل، وإعادة تفعيل الموارد النفطية والغازية، سيحدد ما إذا كان الاستقرار السياسي ممكنًا أم لا.

وبالاستناد إلى هذا التحليل، يمكن القول إن السيناريو الأكثر ترجيحًا في ضوء الظروف الراهنة هو السيناريو التدريجي، حيث يتم رفع بعض تدابير الفصل السابع مقابل خطوات ملموسة تنفذها الأطراف اليمنية، مع بقاء إشراف دولي وأممي لسنوات تالية. هذا المسار، رغم أنه لا يقدم حلًا مثاليًا، إلا أنه يظل الأكثر واقعية، لأنه يجمع بين ضرورات التغيير وضغوط الواقع. فالخروج الكامل والسريع يبدو بعيدًا في ظل الانقسامات الحالية، بينما استمرار الوضع الراهن أو تكرار التجربة الليبية يمثلان كلفة إنسانية وسياسية باهظة قد لا يحتملها اليمن ولا محيطه الإقليمي.

إن مستقبل اليمن بعد الخروج من الفصل السابع سيعتمد بالأساس على كيفية إدارة المرحلة الانتقالية. فنجاح التجربة سيكون مرهونًا بقدرة القوى اليمنية على تحقيق مصالحة وطنية شاملة، وبتوافق إقليمي يخفف من التدخلات السلبية، وبالتزام دولي طويل الأمد بدعم إعادة البناء. وإذا ما توفرت هذه الشروط مجتمعة، فإن اليمن لن يخرج فقط من الفصل السابع، بل قد يبدأ مسارًا جديدًا نحو إعادة بناء الدولة على أسس أكثر استقرارًا وعدالةأما إذا غابت، فإن الخروج من الفصل السابع قد يتحول إلى محطة عابرة تسبق انتكاسة أكبر تهدد مستقبل الدولة والمجتمع فان مستقبل اليمن بعد الخروج من الفصل السابع مرتبط بقدرته على إدارة المرحلة الانتقالية بحكمة وواقعية. فرفع التدابير الدولية ليس سوى بداية لمسار جديد يتطلب إعادة بناء الدولة والمجتمع، وتجاوز إرث الحرب والانقسامات والتجارب الدولية توضح أن النجاح في هذه المرحلة يتوقف على ثلاثة شروط: قيادة وطنية جامعة، توافق إقليمي، دعم دولي مستدام بدون هذه الشروط، قد يتحول الخروج من الفصل السابع إلى مجرد محطة عابرة تسبق انتكاسة أكبر.

الخاتمة العامة

تبين من خلال هذا الدراسة أن إدراج اليمن تحت الفصل السابع بموجب القرار الأممي 2216 لم يكن حدثا عابرا أو معزولا عن سياقه التاريخي والسياسي، بل جاء نتيجة لمسار طويل من الأزمات البنيوية التي عانت منها الدولة اليمنية منذ عقود فالأزمة اليمنية لم تبدأ في عام 2015، وإنما تراكمت جذورها منذ ما قبل 2011، حيث سيطر النمط الريعي على الاقتصاد، وتراجعت قدرة الدولة على ضبط أقاليمها المختلفة، وتداخلت الولاءات القبلية والعسكرية مع مؤسسات الحكم، فضلًا عن تحديات الفساد وضعف التنمية والاحتقان السياسي والاجتماعي. هذه البيئة الهشة مهّدت لانفجار أحداث الربيع العربي التي شكّلت نقطة انعطاف تاريخية، وأدت إلى تفكك التحالفات السياسية والعسكرية التقليدية، ودفعت البلاد إلى مرحلة انتقالية اتسمت بالارتباك وعدم القدرة على إدارة التوازنات ولقد مثلت المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني محاولة جادة لتصحيح المسار، غير أن غياب الإرادة السياسية، واستمرار الانقسامات، وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة، سمح لجماعة الحوثيين بتوسيع نفوذها والسيطرة على العاصمة صنعاء بدعم من تحالفات داخلية وإسناد خارجي. عند هذه النقطة، بدا أن الأزمة تجاوزت حدودها الوطنية لتصبح تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي والدولي، ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره 2216 تحت الفصل السابع، ليعلن أن اليمن أصبح ساحة مفتوحة للتدويل السياسي والعسكري

وقد تناول هذا الدراسة تحليل مختلف الجوانب المتصلة بالفصل السابع في الحالة اليمنية ففي الفصل الأول، جرى استعراض الإطار القانوني والسياسي للفصل السابع وأبعاده على سيادة الدول، مع الإشارة إلى حالات سابقة مشابهة. أما الفصل الثاني فقد عالج السياق التاريخي للأزمة اليمنية قبل القرار 2216، مبرزًا العوامل الداخلية والإقليمية التي أفضت إلى تدويل الأزمة. وفي الفصل الثالث، تم تحليل القرار الأممي ذاته ومضمونه القانوني والسياسي، مع إبراز دلالاته بالنسبة لمستقبل الدولة اليمنية. ثم جاء الفصل الرابع ليركّز على الأبعاد الإنسانية والاقتصادية للأزمة تحت البند السابع، في حين خُصص الفصل الخامس لرسم إستراتيجيات الخروج الممكنة، استنادًا إلى دروس التجارب الدولية ومحددات الواقع اليمني. وأخيرًا، تناول الفصل السادس استشراف السيناريوهات المستقبلية لليمن بعد الخروج من الفصل السابع، بين مسارات النجاح والاستقرار من جهة، وخيارات التعثر وإعادة إنتاج الأزمة من جهة أخرى.

ومن خلال هذا المسار التحليلي، يمكن القول إن أبرز ما خلص إليه البحث هو أن الخروج من الفصل السابع لا يمكن أن يتحقق بقرار شكلي من مجلس الأمن، بل هو مسار طويل ومعقد يتطلب توافر شروط موضوعية على الصعيد الداخلي، وتوافقات إقليمية ودولية، فضلًا عن دعم اقتصادي وإنساني واسع كما أن التجارب الدولية تثبت أن الدول التي نجحت في الخروج من الفصل السابع بصورة مستدامة، مثل سيراليون وتيمور الشرقية، هي تلك التي استطاعت الجمع بين بناء توافق وطني داخلي شامل، وحشد دعم دولي متواصل لإعادة الإعمار والتنمية. في المقابل، فإن الدول التي أخفقت، مثل ليبيا والصومال، ظلت أسيرة الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، مما جعلها تدور في حلقة مفرغة من الأزمات الحالة اليمنية، في ضوء ذلك، تظل معلقة بين هذين النموذجين. فاليمن يمتلك مقومات تؤهله للخروج من الفصل السابع، أبرزها وجود مرجعيات سياسية متوافق عليها (المبادرة الخليجية، مخرجات الحوار الوطني، القرارات الأممية)، كما يحظى باهتمام دولي نظرًا لأهميته الجيوسياسية في باب المندب والبحر الأحمر والخليج العربي. غير أن التحديات لا تقل جسامة، إذ أن الانقسام الداخلي العميق، والتدخلات الإقليمية المتشابكة، والأوضاع الاقتصادية المنهارة، تمثل جميعها عوائق كبرى تحول دون انتقال سلس نحو الاستقرار ومن هنا، فإن مستقبل اليمن بعد الخروج من الفصل السابع سيعتمد على مدى قدرة النخب اليمنية على تجاوز صراعاتها الضيقة، وعلى استعداد القوى الإقليمية والدولية للتعامل مع اليمن كدولة مستقلة ذات سيادة، لا كساحة صراع أو مجال نفوذ. كما سيعتمد على سرعة إطلاق خطة شاملة لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، بما يخفف من معاناة الشعب اليمني ويعيد الثقة بين المواطن والدولة.

إن الدرس الأهم من هذا البحث هو أن اليمن يقف اليوم عند مفترق طرق تاريخي. فإما أن ينجح في استثمار فرصة الخروج من الفصل السابع ليبني دولة جديدة أكثر استقرارًا وعدالة، أو أن يظل أسيرًا لانقسامات الماضي فيدخل في دورة جديدة من الفوضى والتدويل. وهذا الاختيار ليس بيد مجلس الأمن وحده، ولا بيد القوى الإقليمية، وإنما بيد اليمنيين أنفسهم أولًا وأخيرًا.

فالخروج من الفصل السابع لا ينبغي أن يُنظر إليه كغاية في حد ذاته، بل كوسيلة لإعادة السيادة إلى الدولة وبناء عقد اجتماعي جديد يقوم على المواطنة المتساوية والتنمية المستدامة وإذا ما نجح اليمن في هذا المسار، فإنه لن يحقق فقط استقراره الداخلي، بل سيشكل ركيزة أساسية لأمن واستقرار المنطقة برمتها.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME